



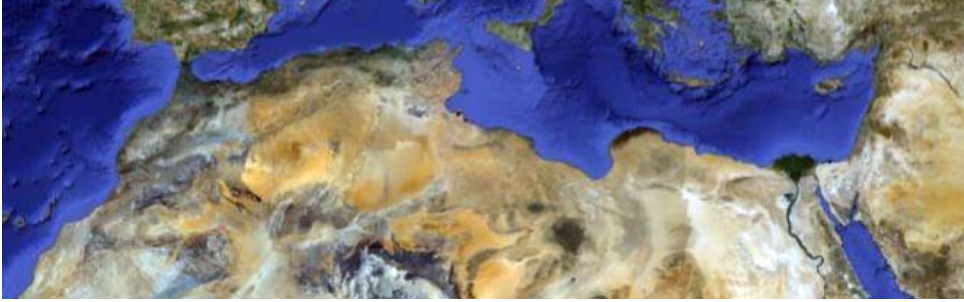
# برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016





# محاور الوثيقة

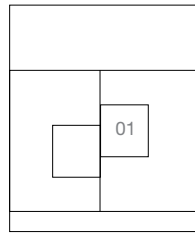
برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016



3	جدول التسميات
4	الإطار العام
5	تقديم
	البرنامج العام للإتحاد الدولي
6	لصون الطبيعة 2013-2016
8	الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا
	نبذة موجزة حول البرامج السابقة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة
9	بمنطقة شمال إفريقيا
10	تحليل الوضعية
	نتائج برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة
14	بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016
19	الطرق العملية لتنفيذ البرنامج
19	الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ البرنامج
23	ملاحق
24	الإطار المنطقي



# UICN



الغلاف: 01 © حسين النيباني  
الصور: © الإتحاد الدولي لصون الطبيعة / المؤلفون ©



من منشورات :

مركز التعاون للمتوسط للإتحاد الدولي لصون الطبيعة  
© الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها.

## LISTE D'ACRONYMES

## جدول التسميات

الاتفاق المتعلق بالمحافظة على الحوتيات Cétacés بالبحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي المحاذي	ACCOBAMS
اتفاقية التنوع البيولوجي	CBD
اللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط	CGPM
الإتحاد الدولي لصون الطبيعة	UICN
مركز التعاون للمتوسط للإتحاد الدولي لصون الطبيعة	UICN-Med
منطقة ذات تنوع بيولوجي هام	ZCB
الأهداف التنموية للألفية	OMD
اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر	CNULCD
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية	CCNUCC
البرنامج المتوسطي للصندوق العالمي للطبيعة	WWF Med-PO

## الإطار العام



تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا خلال الفترة 2013-2016. وقد تم إعداده من طرف مركز التعاون للمتوسط بمالقا (الإتحاد الدولي لصون الطبيعة-المتوسط : UICN-Med) انطلاقا من توجهات البرنامج العام للإتحاد الدولي لصون الطبيعة 2013-2016 والتوصيات المنبثقة عن منتدى أعضاء الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا، والذي التأم بالرباط (المغرب) من 5 إلى 7 أكتوبر 2011.

كما تم عند صياغة هذا البرنامج أخذ الأنشطة والبرامج المنجزة من طرف الهيئات الدولية الأخرى بعين الاعتبار، بما يعزز التناغم والتكامل بين كل هذه البرامج والأنشطة الإقليمية.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف مركز التعاون للمتوسط للإتحاد الدولي لصون الطبيعة كجزء أساسي ضمن البرنامج المتوسطي للفترة 2013-2016، بالتعاون مع أعضاء الإتحاد الدولي لصون الطبيعة والشركاء على المستويات الوطنية. بالإضافة إلى إيلاء العناية اللازمة للتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة (كتابة اتفاقية برشلونة واللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط (CGPM) و البرنامج المتوسطي للصندوق العالمي للطبيعة (WWF-Med PO)، وغيرها.

يشمل برنامج المنظمة الدولية لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا الدول التالية :  
الجزائر ومصر وليبيا  
والمغرب وتونس



## مقدمة

لقد عمل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، منذ أكثر من 60 سنة، على تعزيز المعارف حول المحافظة إلى جانب توليه تجميع الحكومات والهياكل غير الحكومية والباحثين والمؤسسات والمنظمات المحلية لمساعدة المجتمع الدولي على اتخاذ القرارات المناسبة في مجال المحافظة والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من قدرته على تجميع المتدخلين ومصادقته العلمية، فقد تمكن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة من تعزيز تموقعه كأحد أهم الفاعلين والمساعدين للمجتمعات الدولية على اتخاذ التدابير الأكثر نجاعة لمجابهة التحديات الأكثر أولوية.

وتكمن أهم نقاط قوة الإتحاد الدولي لصون الطبيعة في أعضائه، وشبكات الخبراء الراجعة إليه بالنظر والتي تتضمن ست لجان، بالإضافة إلى الخبرة العالية لإطاراته وكفاءة العاملين ضمن كتابة الإتحاد، والموزعين بمختلف أرجاء العالم. ومن أجل إرساء التغييرات الضرورية لتعزيز أسس التنمية المستدامة، فإن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة يعتمد خاصة على استثمار نجاحاته بطريقة ناجعة تمكنه من تحقيق نتائج مميزة ذات تأثير فاعل على المستوى العملي والجغرافي. ويمكن أن نطلق على الطريقة التي تعتمدها منظمة معينة لاستثمار نجاحاتها لتحقيق القيمة المضافة المرجوة من خلال المنتجات والخدمات التي تسديها اسم "مقترحة القيمة". وفي هذا الإطار، فإن القيمة المقترحة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة تشمل العناصر التالية:

- تقديم معارف ذات مصداقية،
- جمع وتعزيز الشركاء من أجل العمل الفعلي،
- ربط الصلة بين السياسات والإنجازات الفعلية على المستوى الدولي والمحلي،
- دعم المواصفات والإنجازات الميدانية المتطورة.

وإن "مقترحات القيمة" الأربعة الخاصة بالإتحاد الدولي لصون الطبيعة ساهمت في تميز هذه المنظمة عن غيرها من الجمعيات في مجال المحافظة والتنمية المستدامة. كما ساهمت في تعزيز الموقع الريادي للإتحاد الدولي لصون الطبيعة ودعم تأثيره الاستراتيجي في عديد المستويات.

وقد اعتمد النموذج الجديد لعمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة على الاستغلال الأمثل لنقاط قوته من أجل الرفع من قدرته على استقطاب الاعتمادات المالية، وتقديم منتوجاته، وتقييم إنجازاته ونتائجه ضمن خمس محاور عملية ذات أولوية، والتي تتمحور أولوياتها على المدى المتوسط في:

1. تقديم منتوجات معرفية: تتمثل في تطوير ونشر منتوجات منتقاة من المعارف، في المجالات التي ميزت سابقاً عمل الإتحاد، أو المجالات التي يمكن للإتحاد تعزيز تموقعه ضمنها عند صدور منتوجاته وأعماله.
2. تحقيق نتائج عملية وميدانية. وتتمثل خاصة في تجميع الجهود من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي، من أجل إيجاد الحلول الناجعة للرهانات الحالية المتعلقة خاصة بالتغيرات المناخية والأمن الغذائي والنمو الأخضر وغيرها.
3. دعم الحوكمة الرشيدة في المجال البيئي: وتشمل خاصة دعم القدرات وضمان استدامة وظائف التنوع البيولوجي والتنمية، من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات المالية المتاحة بالقطاع العام والخاص في مجال حوكمة الخدمات والوظائف البيئية (دعم المعارف والقدرات، التصرف في البرامج والمشاريع، المنظومات المستقلة للمصادقة والتثبت).



© إيكوتونو

ويتطلب ذلك تحليلاً وتخطيطاً دقيقاً، مع اللجوء إلى دراسات مفصلة للجدوى وإرساء مشاريع وأنشطة نموذجية.

4. تطوير وتنفيذ السياسات في المجالات الخاصة بالطبيعة: ويمثل ذلك المجال الأمثل والمميز لعمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، بمساهمة أعضائه وبدعم من الأطراف المانحة.

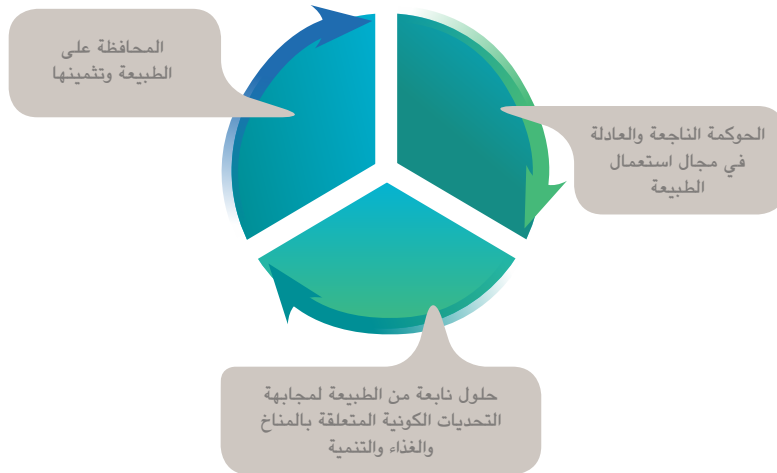
5. تناغم رؤيته الشمولية والنمط المعتمد في مجال التخطيط، فإن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة يتولى إرساء، كل أربع سنوات، برنامج عمل باستشارة أعضائه، والباحثين المنضوين ضمن اللجان العلمية والإطارات العاملة بالإتحاد. وفي هذا الإطار، فقد تمت المصادقة على البرنامج الحالي 2013-2016 للإتحاد من طرف أعضائه خلال المؤتمر الدولي للمحافظة (World Conservation Congress) المنعقد بـ"جيجو" (كوريا الجنوبية) خلال شهر سبتمبر 2012

## البرنامج العام للإتحاد الدولي لصون الطبيعة 2013-2016

تم إعداد البرنامج العام للإتحاد الدولي لصون الطبيعة للفترة 2013-2016 استناداً إلى النتائج المتوصل إليها خلال الفترة السابقة الممتدة بين سنتي 2009 و 2012، بالإضافة إلى توجهات المسارات الدولية ذات العلاقة وخاصة منها الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي الذي تم تبنيها من طرف الاتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى المجهودات الحالية الهادفة إلى تحقيق، في أفق سنة 2015، الأهداف التنموية للألفية.

واستناداً إلى القيم الثابتة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة، من أجل عالم عادل يحافظ ويثمن الطبيعة، فإن البرنامج العام يحدد مجالات عمل الإتحاد خلال الفترة 2013-2016، والتي تنقسم إلى 3 محاور أساسية تهدف إلى تحقيق الأهداف المذكورة ضمن المجسم 1، أدناه.

ويمثل المجالان الأول – المحافظة على الطبيعة وتثمينها – والثاني – الحوكمة الناجعة والعدالة في مجال استعمال الطبيعة – العمود الفقري لعمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة. حيث أنهما يساهمان في التأثير بصفة واضحة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدد نسبة تقلص التنوع البيولوجي، التصرف في المنظومات البيئية، وموارد العيش النابعة من الطبيعة، والحقوق والمسؤوليات تجاه الطبيعة. وفي سعيه إلى المحافظة على الطبيعة وتثمينها، يسهر الإتحاد الدولي لصون الطبيعة على الاستغلال الأمثل للمعطيات والمعارف حول التنوع البيولوجي، والوسائل والمواصفات في مجال التخطيط ذو العلاقة، بما يضمن تطوير السياسات والإنجازات على الميدان. وفي إطار الحوكمة الناجعة والعدالة في مجال استعمال الطبيعة، يسعى الإتحاد إلى تأكيد الخبرة المكتسبة من علاقاته مع المجتمعات والمؤسسات، من خلال التطرق إلى الآثار الناتجة عن القرارات والسياسات العامة والخاصة في مجال الطبيعة والمنظومات البيئية على التنوع البيولوجي وتحسين موارد الرزق. وهو ما يدفعنا إلى اعتماد جملة من القواعد، والمواصفات والوسائل لضمان الحقوق والمسؤوليات والحوكمة الناجعة والعدالة تجاه الطبيعة.



مجسم 1 : إطار عمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة 2013-2016

ويعنى المجال الثالث – اقتراح حلول نابعة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ، والغذاء والتنمية – بتطبيق وتثمين المعارف المتوفرة لدى الإتحاد الدولي لصون الطبيعة في مجال التنمية المستدامة، ووضع برامج آلية للحد من الفقر.





وإن ضمان مرونة الطبيعة وتأقلمها مع الرهانات والضغوطات المختلفة يعتبر ضمانا لتحقيق المرونة الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الغرض، فإن البرنامج العام يؤكد على اعتماد حلول نابذة من الطبيعة، لا لأن كل الحلول تنبع من الطبيعة، بل لأن هذا التمشي يمكن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، في إطار شراكة مع المنظمات الأخرى، من الاستجابة ومجابهة عدد هام من التحديات الدولية المتعلقة بالتنمية. حيث تتميز الحلول النابذة من الطبيعة بتعددتها وإمكانية تنفيذها بصفة متوازنة، بما يضمن نجاعتها.

ومن جهة أخرى، فإن هذا المجال من البرنامج العام يعتمد حولا نابذة من الطبيعة في مجابهة التغيرات المناخية (من خلال إدراج الوقاية من الكوارث)، ومواجهة الإشكاليات في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتم خلال فترة تنفيذ البرنامج العام 2013-2016 العمل على استكشاف الإمكانيات المتاحة لمزيد تعميم هذا التمشي في مجالات أخرى على غرار الصحة والطاقة.

ويؤكد المجلس 1 اعتماد الإتحاد الدولي لصون الطبيعة مقارنة مدمجة، نابذة من معرفته العميقة بالطبيعة، مرورا بالحوكمة العادلة في مجال استخدام الطبيعة، واعتماد حلول جذرية لمجابهة التحديات التي تواجهها المجتمعات والطبيعة، ووصولاً إلى المحافظة على الطبيعة وتثمينها. وتتجسم العلاقة بين المعارف — السياسات — الأنشطة والإنجازات الميدانية بشكل جلي ضمن المجالات الثلاثة للبرنامج العام. وعملا على تنفيذ البرنامج العام، تتولى كل من المناطق التسعة الراجعة بالنظر للإتحاد الدولي لصون الطبيعة إعداد برامج جهوية تشمل فترة 2013-2016 تهدف إلى ضمان تناغم البرنامج العام مع الحاجيات الخصوصية وبيئة العمل الخاصة بكل منطقة جغرافية، بالإضافة إلى وجهات النظر ونتائج المنتديات الجهوية التي تم تنظيمها خلال سنة 2011.

ويتميز البرنامج الحالي من جهة بحرصه على تواصل العمل في مجالات محددة وباختلافه بصفة واضحة عن البرنامج السابق للفترة 2009-2012 من جهة أخرى. ويتجسم تواصل العمل بين البرنامجين، الحالي والسابق، من خلال التركيز على المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، انطلاقاً من أن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة لا يمثل منظمة مختصة في البيئة والتنمية بمفهومهما الشامل. ومن ناحية أخرى، فإن الاختلافات بين البرنامج الحالي والسابق تتمثل خاصة في:

- التركيز أكثر على التثمين في ما يتعلق بالخدمات المسداة من الطبيعة، من خلال المجال الأول من البرنامج العام للإتحاد، بإيلاء عناية خاصة إلى خلق قيم مضافة ترتبط بشكل جلي مع التمويل والاقتصاد بمفهومه الشامل،
- استخلاص الدروس من البرامج السابقة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة، ووضع التوجهات العامة للعمل انطلاقاً من الحاجيات الحالية على غرار اتخاذ القرار والتصرف والحوكمة في مجال استخدام الطبيعة ومواردها،
- الاستفادة من تجارب الإتحاد الدولي لصون الطبيعة في مجال الخيارات النابذة من الطبيعة، من أجل مجابهة التحديات والرهانات الدولية، بما يمكن الإتحاد من تقديم مواصفات ومنهجيات تعتمد مقارنة الحلول النابذة من الطبيعة في عديد المجالات.

## الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

اعتمادا على التوصيات خاصة من أعضائه بمنطقة شمال إفريقيا، تولى الإتحاد الدولي لصون الطبيعة سنة 2008 إعداد خطة خاصة بالمنطقة، تهدف إلى تحقيق الأهداف المضمنة بالبرنامج العام، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية لمنطقة شمال إفريقيا.

### تونس (6)

- جمعية "أحباء الطيور"

- الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة  
والمحافظة على الحياة البرية

- الجمعية التونسية للمحافظة  
على الطبيعة والبيئة

- الجامعة الوطنية لجمعيات  
الصيادين والجمعيات المختصة  
في الصيد البري

- وزارة البيئة

- الإتحاد الوطني للمرأة التونسية

### مصر (3)

- الأكاديمية العلمية للبحث  
والتكنولوجيا

- المكتب العربي للشباب والبيئة

- جمعية أحباء الأشجار

ويتم تنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ برنامج الإتحاد بمنطقة شمال إفريقيا عبر مركز التعاون للمتوسط، المتواجد بمالقا بإسبانيا. ويضم الإتحاد حاليا 18 عضوا بمنطقة شمال إفريقيا (ما عدى ليبيا التي لا تتضمن أي عضو للإتحاد)، تتوزع كالتالي:

ويهدف الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا، على المدى الطويل، إلى المحافظة على مكونات التنوع البيولوجي وإعادة تهيئة المنظومات البيئية المتدهورة. كما أن دعم المعارف والقدرات من أجل بلوغ هذا الهدف يعتبر من ثوابت ونقاط القوة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة.

### المغرب (6)

- الجمعية المغربية للسياحة الإيكولوجية  
وحماية الطبيعة

- جمعية رباط الفتح

- المندوبية السامية للمياه والغابات  
ومكافحة التصحر

- مؤسسة حماية الحيوانات  
والطبيعة

- جمعية التصرف المندمج  
في الموارد

- جمعية إيكوسيلفا

### الجزائر (3)

- الجمعية الإيكولوجية ببومرداس

- وزارة تهيئة التراب  
والبيئة والمدينة

- الحركة الإيكولوجية الجزائرية

## نبذة موجزة حول البرامج السابقة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

2008-1994

تجسّمت التزامات الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا منذ سنة 1994 من خلال إعداد برنامج أول، اتجه خاصة نحو تنمية المعارف حول التنوع البيولوجي بالمنطقة، والمساعدة في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ودعم المجتمعات المحلية، وخاصة من النساء والشباب، في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي. كما أن هذا البرنامج سعى إلى وضع قاعدة لتبادل الخبرات والتجارب والبيانات بين مختلف الشركاء.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من هذا البرنامج خلال الفترة 2004-2008، وشملت خمس دول، والتي مكنت من إنجاز عديد الأنشطة الهامة في مجال المحافظة على النباتات الطبية والعطرية وتثمينها، وفي مجال التربية البيئية بالتعاون مع المجتمعات المحلية.



© حسين النيباني



## 2012-2008

تولى أعضاء الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، منذ إقرار برنامج عمل الإتحاد سنة 2008، إنجاز عديد الأنشطة، حسب مهام الأعضاء ومشمولاتهم. وقد شملت هذه الأنشطة خاصة المجالات المتصلة بالمحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحر والتربية والتحسيس البيئي.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، تم تشريك دول المنطقة ضمن عديد المشاريع التي يتولى مركز التعاون للمتوسط إنجازها، على غرار المشاريع والأنشطة المتعلقة ببحر ألبران (Alboran)، وبرنامج مدارس MedRAS، وحوكمة المناطق البحرية العميقة بالمتوسط والسياحة البيئية والمناطق المحمية.

وعلى الرغم من النسبة الهامة لتنفيذ هذه الأنشطة المضمنة بهذا البرنامج، فإن هذا الأخير لم يتمتع بنسبة التملك المرجوة من طرف أعضاء الإتحاد بمنطقة شمال إفريقيا. ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- نقص في تشريك الأعضاء خلال مرحلة إعداد برنامج الإتحاد،
  - ضعف المعطيات والبيانات حول الطرق والإجراءات العملية لتنفيذ البرنامج،
  - توجه جل الأنشطة نحو الهياكل والمؤسسات الحكومية، مع تسجيل ضعف في الأنشطة الموجهة إلى الجمعيات والمجتمع المدني، بما لا يمكن من دعم المساهمات الوطنية في هذا المجال،
  - غياب البيانات والمعطيات التي تحدد دور ومسؤوليات الأعضاء
- وكتابة الإتحاد الدولي لصون الطبيعة في تنفيذ البرنامج.

وعلى ضوء هذه المعطيات، فقد تم ضمن البرنامج الجديد للإتحاد إدراج كل هذه العناصر، من خلال وضع الآليات المناسبة التي من شأنها المساهمة في بلوغ الأهداف المرجوة، خاصة في مجال تعزيز مشاركة الأعضاء.

ويتولى الإتحاد الدولي لصون الطبيعة خلال الفترة 2013-2016 مواصلة أنشطته بمنطقة شمال إفريقيا من خلال خطة عمل جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصائص المنطقة وتوجهات وأولويات البرنامج العام للإتحاد. كما يتعين ضمن خطة العمل الجديدة مراعاة المعطيات والحاجيات الجديدة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بالمنطقة، وهو ما يتطلب نماذج جديدة لحوكمة الموارد الطبيعية من أجل إنجاز الأنشطة الخاصة بالمحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لها بالنجاعة المطلوبة.

## تحليل الوضعية

### الإطار العام

تحتل الدول الخمس لمنطقة شمال إفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس) مساحة جمالية تبلغ 5 275 كيلومترا مربعا، وتمثل الواجهة البحرية المتوسطة للقارة الإفريقية على مسافة تناهز 5 200 كم. وبلغ العدد الجملي للسكان بالدول الخمس 156 مليون نسمة سنة 2012 مع إمكانية بلوغ 184 مليون نسمة في أفق سنة 2025.



وبالرغم من الخصائص والمميزات البيئية لكل من الدول الخمس، يمكن ملاحظة عديد نقاط التشابه بين دول المنطقة التي تواجه نفس الإشكاليات في مجال المحافظة على مواردها الطبيعية وإحكام استخدامها، بالإضافة إلى مواجهة نفس التحديات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي.

وتتركز جل التجمعات السكنية بالدول المعنية بالمناطق الساحلية مع نسبة هامة للهجرة الداخلية من المناطق الريفية نحو المدن.

ومن جهة أخرى، يخضع جزء هام من المساحة الجمالية للمنطقة إلى تأثيرات المناخ الجاف وشبه الجاف، والتي تتجسم خاصة من خلال مميزات بيئية هشة وتفاقم الإشكاليات الناجمة عن التصحر وامتداد الصحاري على حساب الواحات والمنظومات الإيكولوجية الأخرى بالمنطقة. وقد أثرت هذه الوضعية بصفة ملحوظة على مستوى العيش والظروف المعيشية للسكان بما ساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن الساحلية.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من التباين الواضح للنتائج المحلي الخام من بلد إلى آخر، فإن مكافحة الفقر وتحسين مستوى العيش ومعدلات الدخل الفردي ودعم التربية والصحة تعد من الأولويات الرئيسية المشتركة للدول الخمس.

ويختلف الناتج الداخلي الخام للسكان الواحد حسب الدول من 1 694 دولار أمريكي إلى 5 527 دولار أمريكي. كما أن نسبة الفقر بمنطقة شمال إفريقيا تناهز 19.5%. وقد أثبت تحاليل البنك الدولي أن معدلات الفقر بمنطقة إفريقيا الشمالية سجلت تراجعاً خلال السنوات الأربع الأخيرة.



وبالرغم من ذلك، فإن دول منطقة شمال إفريقيا لا زالت تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هامة على المدى المتوسط والطويل، نتيجة الضغوطات الناجمة عن التصحر وتقلص خصوبة الأراضي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية (الرعي الجائر والصيد البحري وغيرها)، إلى جانب ندرة الموارد المائية وتدني جودتها. وقد ساهمت التغيرات المناخية، والتي بدت تداعياتها في التنامي بشكل جلي، في تفاقم حدة هذه الإشكاليات.

وبالرغم من الأهمية القصوى لهذه الإشكاليات البيئية بالنسبة للمنطقة، فإن الحكومات وأصحاب القرار أولوا أهمية ثانوية لها على حساب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة، ضعف نسبة التمدن وتوزيع مياه الشرب والصحة). ومن هذا المنطلق، يتعين أن يتم ضمن الإصلاحات والتوجهات السياسية الحالية إدراج الاعتبارات والمشاكل البيئية قصد مزيد تفعيل آليات الحوكمة بهذه المنطقة، بما في ذلك المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية.

وباعتماد خطة العمل الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا، فإن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة عن طريق أعضائه ومركز التعاون للمتوسط يمكن أن يلعب دوراً هاماً ومؤثراً في إدراج المسائل البيئية ضمن الإصلاحات السياسية الجديدة، بما ينعكس إيجابياً على الاستخدام المستدام والعادل للموارد الطبيعية بالمنطقة.



## وضعية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

تتضمن منطقة شمال إفريقيا، بفضل تباين منظوماتها الجغرافية وثرء الأَصناف النباتية والحيوانية التي تتواجد بها، تنوعا بيولوجيا هاما. وقد تعرضت المنطقة منذ أكثر من قرن إلى ضغوطات بشرية متنامية خاصة بالمناطق الساحلية.

وعلى غرار بقية المناطق المتوسطة، تعتبر شمال إفريقيا نقطة محورية نظرا لتواجد الأَصناف الحيوانية والنباتية المستوطنة، بالإضافة إلى تواجدها من الأنواع المهددة على المستوى العالمي، أو التي انقرضت تماما بعيد المناطق الأخرى، على غرار طائر جلم الماء المتوسطي *Puffinus yelkouan* وبعض الأنواع من أسماك القرش.

وبالرغم من تواجدها عديد المنظومات البيئية، فإن جزءا هاما من منطقة شمال إفريقيا يتكون من مناطق جافة وشبه جافة تحولت مساحات هامة منها إلى صحاري، وهو ما يساهم في الهشاشة الإيكولوجية للأصناف والمنظومات بهذه المنطقة، رغم تواجدها عديد الأَصناف المتأقلمة مع الخصائص الطبيعية للمناطق الجافة وشبه الجافة.

ويمكن تجميع المنظومات البيئية بمنطقة شمال إفريقيا حسب الأَصناف التالية:

- المنظومات الصحراوية
- منظومات السباسب
- المنظومات الغابية
- منظومات المناطق الرطبة
- المنظومات البحرية





© دانولوتي

وتتواجد المنظومات الجافة وشبه الجافة بالدول الخمس، وخاصة بالمنطقة الجنوبية لشمال إفريقيا. كما أن هذه المنظومات تمتد لتشمل أحيانا بعض المناطق المتواجدة بالسواحل المتوسطة.

وبالرغم من ضعف إنتاجيتها الطبيعية، تتضمن المناطق الجافة وشبه الجافة أعدادا هامة من الأنواع النباتية والحيوانية، المتميزة بهشاشتها العالية وحساسيتها للضغوطات الناجمة عن الأنشطة البشرية.

وتتواجد منظومات السباسب على مساحات شاسعة من منطقة شمال إفريقيا، وخاصة بالجزائر والمغرب وتونس، حيث تشكل مناطق تفصل بين المنظومات الصحراوية شديدة الجفاف والمناطق شبه الرطبة. كما تتواجد المنظومات الغابية بكل دول شمال إفريقيا، باستثناء مصر. وتحتل المناطق الجبلية و/أو الغابية نسبة هامة من مساحة دول المغرب والجزائر وتونس، وتتمركز بها عديد الأنشطة البشرية المعتمدة بصفة شبه كلية على استخدام الموارد الطبيعية الجبلية و/أو الغابية، في غياب بنية أساسية ملائمة وصعوبة ظروف العيش بهذه المناطق.

وفي ما يتعلق بالمنظومات الرطبة، فإن جلها تعد اصطناعية تشكلت عند إقامة السدود المائية خلال الخمسين سنة الفارطة. وإلى جانب هذه المنظومات الرطبة الاصطناعية، تتضمن المنطقة مناطق رطبة طبيعية، تشمل عددا من المناطق ذات الأهمية الدولية وتلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا هاما سواء على المستوى المحلي أو الوطني. وعلى غرار عديد المناطق الأخرى، تشهد المنظومات الرطبة بشمال إفريقيا ضغوطات متنامية ناجمة عن الأنشطة البشرية داخل هذه المناطق أو بأحواض السيلان الراجعة إليها بالنظر. ومن جهة أخرى، تحتل المنظومات البحرية أهمية إيكولوجية بالغة بدول شمال إفريقيا، حيث تتضمن كل دول المنطقة واجهات بحرية متوسطة، وتتضمن المغرب ومصر، إضافة إلى واجهتها المتوسطة، واجهتين إضافيتين تشمل المحيط الأطلسي (2500 كم بالنسبة للمغرب)، والبحر الأحمر (1500 كم بالنسبة لمصر).

وبالإضافة إلى هذه المنظومات المنتشرة والمشاركة بين دول شمال إفريقيا، تتواجد بالمنطقة منظومات أخرى على غرار الواحات والمستنقعات والمغاور. وتشكل هذه المنظومات مناطق ذات أهمية إيكولوجية، رغم امتدادها على مساحات جغرافية محدودة نسبيا.



© زينب غرابي قمار

وبالرغم من إسداء عديد الخدمات التي تساهم في تحسين إطار العيش والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، فإن مختلف المنظومات الإيكولوجية بشمال إفريقيا تتعرض منذ عشرات السنين إلى الاستنزاف وعديد مظاهر الاستغلال غير الرشيد.

وكنتيجة لذلك، تم تصنيف عديد المنظومات الإيكولوجية بالمنطقة من طرف الباحثين والأخصائيين والمنظمات الوطنية ضمن المناطق الطبيعية المتدهورة. على أن نقص المعطيات والبيانات الموثوق بها والخبرات الضرورية على المستويات المحلية وغياب مواصفات وآليات لتصنيف المنظومات، يمثل صعوبة حقيقية لإنجاز تقييم موضوعي للحالة البيئية لهذه المنظومات. وفي هذا المجال، فإن الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بفضل خبرته المكتسبة في هذا المجال، يمكنه تقديم الدعم الضروري للدول من أجل إعداد جرد للأنواع المصنفة ضمن القائمة الحمراء.

كما أن البرنامج الحالي يمثل إطارا ملائما يمكن من خلاله تعزيز مساهمة الدول في إعداد آلية خاصة بتصنيف المنظومات المهددة تهدف إلى إعداد سجل أحمر خاص بالمنظومات. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن الدول تبقى في حاجة إلى الدعم والمساعدة لتطوير قدراتها الوطنية في مجال تقييم وضعية المحافظة للأنواع والمنظومات.

إن اقتصاديات دول شمال إفريقيا ترتبط ارتباطا وثيقة بمواردها الطبيعية، حيث أن الأنشطة الخاصة بالقطاع الاقتصادي الأول، والمتعلقة خاصة بالفلاحة وتربية الماشية لا زالت تؤمن نسبة هامة من فرص التشغيل. وبالرغم من الإمكانيات المتاحة لمزيد تطوير الزراعة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية للدول المعنية، فقد تم تجاهل هذا القطاع ضمن سياسات واستراتيجيات التنمية ببعض الدول. ونتيجة لذلك، بقيت مردودية القطاع الفلاحي بدول شمال إفريقيا وقدرته التنافسية بالأسواق الدولية ضعيفة.

ومن ناحية أخرى، فإن نسبة نفاذ المجتمعات الريفية إلى القروض بقيت ضعيفة، بما ساهم في التقليص من قدرته على التصرف في المخاطر الطبيعية، وخاصة منها المرتبطة بالتغيرات المناخية.

كما ساهمت عديد الأنماط المعتمدة في تفاقم تداعيات الاستغلال المفرط، على غرار ما يمكن ملاحظته في مجال الموارد المائية واستغلال الثروات البحرية في مجال الصيد.

وإن ترشيد طرق الاستغلال الحالية يتطلب اعتماد مقاربات جديدة تمكن من عكس التوجه الحالي نحو تدهور الموارد الطبيعية.

ويرجع تدهور هذه الموارد في عديد الحالات إلى التخلي عن طرق الاستغلال التقليدية، والتي أثبت عدد منها نجاعتها في ضمان الاستغلال الرشيد والمستدام للموارد، وتأقلمها مع الخصائص الطبيعية لمنطقة شمال إفريقيا، بالإضافة إلى اعتبارها موروثاً تقليدياً يتعين المحافظة عليه.

وإن التغيرات المناخية، ورغم أنها لا تمثل السبب الوحيد لإلشكاليات البيئة الحالية، تمثل تهديداً جدياً وحقيقياً للمنظومات والمجتمعات بمنطقة شمال إفريقيا، حيث تؤكد المعطيات والتوقعات الحالية جسامه تداعياتها على المنظومات الطبيعية وعلى إقتصاديات دول المنطقة. وإن مجابهة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية يتطلب وضع برامج وآليات تساعد على مزيد التأقلم مع هذه الظاهرة.

وفي ما يتعلق بالمحافظة على التنوع البيولوجي النوعي داخل المآلف، تبين البيانات الرسمية للإتفاقية الأومية حول التنوع البيولوجي، أن المساحات المخصصة للمناطق المحمية من جملة مساحات الدول الخمس بإفريقيا الشمالية تتباين بشكل واضح من 0.16 % إلى 24 % (ليبيا : 0.16 %، تونس : 2.5 %، المغرب : 3.5 %، مصر : 14.9 %، الجزائر : 24 %). وقد أبدى أعضاء الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، في عديد المرات، عن حاجياتهم الأكيدة لتقييم مدى تمثيلية ونجاعة الشبكات الحالية للمناطق المحمية بدولهم، بالإضافة إلى تأكيدهم على أهمية العمل على تحسين المنظومات الحالية للمناطق المحمية، من خلال مزيد التكوين ودعم قدرات المتصرفين والعاملين ضمن الهيئات الوطنية المكلفة بالتصرف في المناطق المحمية.



ومن جهة أخرى، وبالرغم من اختلاف وتباين مقاربات التصرف في المناطق المحمية، فقد عملت كل من دول شمال إفريقيا على إرساء منظومة خاصة لإدارة المناطق المحمية. على أن نسبة تشريك المجتمعات المحلية في إعداد برامج التصرف ووضع آليات المتابعة والتقييم بقيت إلى حد الآن ضعيفة، إضافة إلى أن المقاربة المعتمدة في مجال التخطيط والمحافظة على التنوع البيولوجي لا تعتمد تحديد "المناطق الهامة للتنوع البيولوجي"، حسب المتطلبات التي يتم حاليا تحديدها على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار، فإن مساهمة دول شمال إفريقيا ضمن مبادرة تحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي، يعتبرها تقدما هاما نحو تنفيذ الهدف 11 من الخطة الاستراتيجية للإتفاقية الأومية حول التنوع البيولوجي.

وفي ما يتعلق بالموارد المائية، ترتبط أهم الرهانات الحالية بندرة المياه وعدم انتظامها من سنة إلى أخرى. بالإضافة إلى التباين الواضح بين مناطق وفرة الموارد المائية والمناطق ذات نسبة الطلب المرتفعة من الموارد المائية.

وفي هذا الإطار، فإن الاستجابة إلى الطلبات المختلفة والمتنامية تبقى مسألة في غاية الصعوبة أمام ندرة الموارد المائية المتوفرة، كما أن التصرف في هذه الموارد يعتبر رهانا استراتيجيا حيويا لكل دول المنطقة. وأمام هذه الوضعية، فإن الدول مطالبة إلى دعم مقاربات التصرف المندمج في الموارد المائية، من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد دون المساس بتوازن المنظومات. كما أن اعتماد الأساليب والتقنيات التقليدية للتصرف في المياه يمكن أن يساهم في التصرف المندمج والمستدام للموارد المائية.

إن المحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال المستدام لها تعتبر ضمن التوجهات ذات الأولوية حسب تأكيد السلط السياسية بالدول الخمس بمنطقة شمال إفريقيا، والتي تجسمت من خلال عديد الآليات القانونية والمؤسسية في هذه المجال. على أن التصرف المستدام للموارد الطبيعية لهذه الدول لا زال يحتاج إلى مزيد الدعم من خلال اعتماد وسائل ومقاربات فنية متطورة في مجال التخطيط، خاصة في ما يتعلق بتخطيط وتهيئة الأراضي وإقرار برامج التصرف. كما أن قيمة المنظومات البيئية لا يتم أخذها بعين الاعتبار أو احتسابها ضمن السياسات والمنظومات الوطنية للمحاسبة. وترجع هذه النقائص أساسا إلى غياب الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرة، ونقص التوعية من أجل إدراج القيمة المضافة للمنظومات البيئية. وهو ما يتطلب العمل على مزيد دعم قدرات الدول المعنية في هذا المجال



© إيكوتونو

## دول شمال إفريقيا وأهم الاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لها

لقد صادقت الدول الخمس بشمال إفريقيا على أهم الاتفاقيات البيئية الدولية. أما على المستوى الإقليمي، تعتبر الدول الخمس أعضاء ضمن اللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط (CGPM)، واتفاقية برشلونة لحماية الوسط البحري والبيئة الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، وذلك رغم عدم إمضاء كل البروتوكولات المحورية الراجعة بالنظر لهذه الإتفاقية.

وتكتسي الإتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي (CDB) أهمية خاصة بالنسبة للدول الخمس، التي تولت إعداد أنشطة تهدف إلى وضع هذه الإتفاقية حيز التنفيذ على المستويات الوطنية، إضافة إلى مشاركة الدول المعنية ضمن الإجتماعات الرئيسية للاتفاقية وإعداد تقاريرها الوطنية بصفة منتظمة (باستثناء ليبيا). كما يتعين على الدول الخمس، بموجب المصادقة على الخطة الاستراتيجية 2011-2020 خلال الإجتماع العاشر للأطراف في الإتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي المنعقد بنافويا (اليابان)، اتخاذ الإجراءات المناسبة قصد بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية، من خلال تولي كل بلد وضع منظومة وهيئة وطنية للتخطيط تشمل مهمتها:

(أ) إعداد خارطة طريق لتحقيق الأهداف إلى أفق 2020، و (ب) المتابعة المنتظمة للتطور المسجل واقتراح إجراءات إصلاحية عند الحاجة. وفي هذا الإطار، يمكن للإتحاد الدولي لصون الطبيعة من خلال أعضائه ومركز التعاون للمتوسط تقديم الدعم للهياكل الوطنية قصد إرساء هذه المنظومات والمساهمة في تعزيز الأطر القانونية على المستويات الوطنية تناغما مع الإجراءات والمتطلبات المضمنة بالاتفاقيات الدولية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لها.

كما تجدر الإشارة إلى ضعف مساهمة بلدان شمال إفريقيا ضمن قائمة التراث العالمي، وخاصة في ما يتعلق بالتراث الطبيعي والذي لا يشمل حاليا سوى ثلاثة مواقع بدول شمال إفريقيا (منها موقع مزدوج). وفي حالة إقرار وجود عدد هام من المواقع الطبيعية ذات الأهمية بمنطقة شمال إفريقيا، وأن إدراجها ضمن قائمة التراث الطبيعي العالمي يمثل عاملا إضافيا من شأنه المساهمة في تعزيز برامج المحافظة عليها، فإن الحاجة تكون أكيدة لمزيد تدعيم الدول قصد إعداد البيانات والمعطيات والتقارير الخاصة باقتراح المواقع المعنية ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو. كما أنه يتعين في هذه الحالة وضع برامج وأنشطة كفيلة بضمان تواصل الوظائف والقيمة الدولية الاستثنائية للمواقع المعنية. ومن جهة أخرى، تمثل معازل المحيط الحيوي فضاءات يتم إقرارها من طرف الدول والمصادقة عليها في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لليونسكو من أجل تعزيز أسس التنمية المستدامة المبنية اعتمادا على مجهودات المجتمعات المحلية والدقة العلمية. وتتواجد بمنطقة شمال إفريقيا حاليا 15 معزلا للمحيط الحيوي (6 بالجزائر، 2 بمصر، 3 بالمغرب و4 بتونس) جلها تم إحداثها على مستوى المحميات الطبيعية. وتواجه معازل المحيط الحيوي عديد الرهانات من بينها المتعلقة بمدى استجابة الدول لتوجهات برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، إضافة إلى المسائل المتعلقة بإعداد وتنفيذ خطط التصرف الخاصة بهذه النوعية من الفضاءات. وانطلاقا من هذه النقائص، فإنه يتعين إيلاء مزيد العناية لهذه الفضاءات من خلال إقرار وتفعيل منظومات ملائمة لحكومتها والتصرف الملائم بها، حتى تتمكن من تأمين دور أكبر في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية ودعم البحث العلمي في هذا المجال.

# نتائج برنامج عمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016.

يشمل برنامج عمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 3 محاور، ويهدف إلى تحقيق النتائج التالية، أخذاً بعين الاعتبار تقييم الوضعية الحالية، ونتائج المنتدى الخاص بأعضاء منطقة شمال إفريقيا والمنعقد خلال شهر أكتوبر 2011 بالمغرب والاستشارات المتعددة التي تلتها:

## المحور الرئيسي 1 : المحافظة على الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا وتثمينها

**نتيجة 1.1:** معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز تمثيلية المناطق المحمية وتساهم في تحسين طرق التصرف بها

**نتيجة 2.1:** معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تثمين التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز حماية الأصناف والمنظومات بشمال إفريقيا

**نتيجة 3.1:** الأهداف المحددة للاتفاقيات الدولية تم بلوغها بمنطقة شمال إفريقيا

## لمحور الرئيسي 2 : الحوكمة الناجعة والعادلة في مجال استعمال الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

**نتيجة 1.2:** تحسين وتدعيم الحوكمة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية بشمال إفريقيا، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومبينة على الحقوق مع منافع ملموسة في مجال تحسين مصادر العيش

## المحور الرئيسي 3 : اقتراح حلول نابعة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ والغذاء والتنمية

**نتيجة 1.3:** تثمين المعارف المحلية والمنظومات الفلاحية التقليدية واستخدامها للتأقلم مع التغيرات المناخية ، وفي مجال الأمن الغذائي والتنمية

**نتيجة 2.3:** تحديد القيمة الاقتصادية للمنظومات والتنوع البيولوجي بما يساهم في تقديم خيارات عملية للأنشطة ذات الأثر السلبي على المنظومات الطبيعية والمجتمعات التي ترتبط بمصادر عيشها بها

**نتيجة 3.3:** تعزيز السياسات والأنشطة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال مزيد إدراج الخدمات المسداة من التنوع البيولوجي والمنظومات ضمن التصرف في المخاطر بمنطقة شمال إفريقيا

## المحور الرئيسي 1 :

### المحافظة على الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا وتأمينها

**نتيجة 1.1: معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز تمثيلية المناطق المحمية وتساهم في تحسين طرق التصرف بها**

إن اعتماد المناطق المحمية تعتبر من أنجع اليات المحافظة على الطبيعة، بشرط أن تشكل هذه الفضاءات في مستوى منطقة معينة (أو بلد معين)، شبكة ممثلة للخصائص الإيكولوجية للمنطقة أو البلد. على أن إحداث المناطق المحمية بشمال إفريقيا، تم بطريقة ارتجالية، تفتقر إلى مبادئ الإيكولوجي المحكم، حيث انبنت على أساس حماية مواقع فردية دون الانصهار في إطار مقارنة وطنية أو إقليمية تهدف إلى حماية صنف معين من المنظومات الإيكولوجية. وفي هذا الإطار، سيعمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة على تقديم الدعم للهيكل الوطنية ولأعضائه بدول شمال إفريقيا من أجل تحسين تمثيلية شبكة المناطق المحمية بالدول المعنية. ولهذا الغرض، سيتولى مركز التعاون للمتوسط التنسيق مع الأعضاء قصد تنظيم ورشات عمل على المستويات الوطنية تهدف إلى تقييم مدى تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية واقتراح إجراءات عملية لتحسينها، باعتماد المعارف الدقيقة والموثوق بها والخبرات المكتسبة لدى الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، مع مراعاة الخصائص البيئية والاجتماعي والاقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا. وسيتم إعداد منهجية وعناصر التقييم خلال مرشتي عمل جهويتين سيتولى مركز التعاون للمتوسط الراجع بالنظر للإتحاد الدولي لصون الطبيعة تنظيمهما.

ولضمان القدر الأوفر من النجاعة فإنه يتعين وضع منهجية واضحة للتخطيط والتصريف بالمناطق المحمية، تتناغم مع الأهداف المحددة للمناطق المعنية. ومن أجل الاستجابة للحاجيات الأكيدة لمنطقة شمال إفريقيا في مجال التخطيط والتصريف في المناطق المحمية، سيتم عبر مركز التعاون للمتوسط تنظيم مجموعة من الحلقات التكوينية رفيعة المستوى. ويستهدف البرنامج التكويني الأطارات رفيعة المستوى العاملة بالهيئات الحكومية المعنية بالتخطيط الاقتصادي والتهيئة الترابية. ويهدف هذا البرنامج إلى مزيد التأكيد على الدور الهام للمناطق المحمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإيجابيات التي يمكن التوصل إليها من خلال المحافظة على المناطق المحمية وتأمينها كمحرك للتنمية الاقتصادية بالدول المعنية.

وبالإضافة إلى هذه التوجهات، تم، ضمن الحور الرئيسي الأول لبرنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بشمال إفريقيا، إدراج مساعدة فنية لفائدة الدول من أجل تحديد "المناطق الهامة في مجال التنوع البيولوجي"، سواء منها المتواجدة داخل المناطق المحمية أو خارجها. وفي هذا الإطار، سيتم تكوين فريق عمل مكون من الخبراء قصد تحديد منهجية تحديد هذه المناطق بمنطقة شمال إفريقيا، باعتماد المقاييس التي تم إعدادها على المستوى الدولي من طرف الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، مع أقلمتها، عند الحاجة، مع الإطار العام للمنطقة. وسيتم في مرحلة لاحقة تطبيق هذه المقاييس لتحديد "المناطق الهامة في مجال التنوع البيولوجي" بالوسط البري وبالمياه العذبة والمناطق البحرية، باعتماد مقارنة استشارية بتشريك الباحثين وأصحاب المعارف الميدانية والهيئات الحكومية والأعضاء الراجعين بالنظر للإتحاد.



## نتيجة 2.1: معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تساهم في تطوير الحماية الخاصة بالأصناف والمنظومات بشمال إفريقيا وتعزيز تمثيلية المناطق المحمية وتحسين طرق التصرف بها.

تمثل القائمة الحمراء للإتحاد الدولي لصون الطبيعة مصدر المعطيات الأكثر اكتمالا حول الأصناف على المستوى العالمي. حيث أنها لا تعتبر فقط مجرد وثيقة مبسطة لأسماء الأنواع وأصناف التهديدات المسجلة عليها، بل يتجاوز ذلك ليشمل جملة من المعطيات العلمية المتنوعة حول المتطلبات الإيكولوجية للأصناف الحيوانية والنباتية، وتوزيعها الجغرافي والضغوطات والتهديدات التي تواجهها. وهو بذلك يقدم معارف هامة حول الإشكاليات والضغوطات المسجلة على الطبيعة وسبل مواجهتها.

ويمكن لمنطقة شمال إفريقيا الاستفادة بشكل أكبر من هذه الآلية، من خلال إعداد قوائم حمراء وطنية للأصناف المهددة. وفي هذا الإطار، يلتزم مركز التعاون للمتوسط بدعم دول المنطقة خاصة من خلال تنظيم دورات تكوينية للخبراء بدول المنطقة من أجل تطوير قوائمها باعتماد خطوط توجيهية خاصة في هذا الشأن. كما سيتم عبر مركز التعاون للمتوسط دعم تركيز فرق عمل وطنية من الخبراء وتفعيلها قصد إنجاز السجلات الوطنية للأصناف المهددة.

ومن جهة أخرى، فإن إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات في مجال حماية الأصناف المهددة والمحافظة عليها تكتسي أهمية قصوى، حيث تعتبر هذه الاستراتيجيات اليات ضرورية عند تحديد وضعية الحماية الخاصة بالأصناف ومناطق تواجدها وألويات التدخل بها. وتمكن استراتيجيات المحافظة لنوع معين من توفير معطيات ومعارف حول الخصائص الإيكولوجية لهذا النوع وتحديد طبيعة التدخلات الممكن اعتمادها للمحافظة عليه.

كما تساعد هذه الاستراتيجيات أصحاب القرار المعنيين بتسخير الاعتمادات الضرورية وإعطاء التراخيص اللازمة لإنجاز التدخلات والأنشطة الميدانية.

ولهذا الغرض، فإن مركز التعاون للمتوسط سيتولى ضمن البرنامج الخاص بمنطقة شمال إفريقيا دعم البرامج الهادفة إلى تقاسم وتبادل المعارف والخبرات في مجال إعداد الاستراتيجيات الهادفة للمحافظة على الأصناف وتنفيذ الإجراءات الملائمة لحماية المهددة منها بالدول المعنية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات الفرعية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة المختصة في تخطيط وإدارة المحافظة على الأصناف.

وبالتوازي مع الأنشطة المتعلقة بقوائم الأصناف المهددة بدول شمال إفريقيا، سيتولى مكتب التعاون للمتوسط تقديم الدعم للباحثين لتمكينهم من المساهمة في أشغال الإتحاد الدولي لصون الطبيعة حول إعداد نظم تصنيف المنظومات المهددة (القائمة الحمراء للمنظومات)، من خلال تشجيعهم على المشاركة ضمن الورشات وفرق العمل الخاصة بهذا الموضوع سواء على المستوى الدولي أو المتوسطي.

وإضافة إلى ذلك، فإن مكتب التعاون للمتوسط يعتزم تنظيم ورشة عمل تهدف إلى تقييم وضعية المحافظة على المنظومات بشمال إفريقيا، حال استكمال القائمة الأولية لمقاييس تصنيف المنظومات.. وسيتم إنجاز كل الأنشطة المتعلقة بإعداد قائمة الأصناف المهددة أو المنظومات المهددة بالتنسيق مع اللجنة المختصة باستمرار حياة الأصناف (SSC) ولجنة إدارة المنظومات (CEM) والراجعتين بالنظر للإتحاد الدولي لصون الطبيعة.





### نتيجة 3.1: الأهداف المحددة للاتفاقيات الدولية تم بلوغها بمنطقة شمال إفريقيا

لقد صادقت الدول الخمس بمنطقة شمال إفريقيا على الاتفاقيات الرئيسية حول البيئة. ويتعين على مركز التعاون للمتوسط، من خلال برنامجه الخاص بمنطقة شمال إفريقيا، تقديم المساعدة الضرورية لتنفيذ الإجراءات الخاصة بهذه الاتفاقيات على المستويات الوطنية. ويتعين في هذا الإطار، إيلاء أهمية خاصة لتنفيذ أهداف "إيشي" في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 للاتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، سيتولى الإتحاد الدولي لصون الطبيعة عبر مركز التعاون للمتوسط مساعدة السلط الوطنية قصد إنجاز الدراسات والاستشارات التقييمية لوضعية الدول المعنية بالنظر إلى الأهداف العشرين لـ"إيشي". كما أن مركز التعاون للمتوسط، وانطلاقاً من أن الخطة الاستراتيجية حول التنوع البيولوجي للاتفاقية الألفية للتنوع البيولوجي يمثل إطاراً مرناً لتنفيذ الأهداف الوطنية والإقليمية في المجال، سيتولى مساعدة هذه الدول في تنظيم اجتماعات على المستويات الوطنية قصد تبني أهداف "إيشي" وأقلمتها مع الأطر الوطنية لمنطقة شمال إفريقيا واقتراح خارطة طريق لمساعدة الدول في بلوغ هذه الأهداف. وتتم الدعوة إلى هذه الاجتماعات عبر السلط الوطنية المعنية و/ أو أعضاء الإتحاد بالدول المعنية، في حين يتكفل مركز التعاون للمتوسط بالمساعدة في إعداد وثائق العمل وتنشيط الاجتماعات عن طريق الخبرات الضرورية في هذا الشأن. كما يعتمد مركز التعاون للمتوسط لتطوير أنشطته في هذا المجال على علاقات الشراكة التي تجمعها بعدد المنظمات الدولية المعنية (على غرار كتابة اتفاقية برشلونة، وكتابة الاتفاق المتعلق بالمحافظة على الحوتيات ACCOBAMS وكتابة اللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط CGPM والصندوق العالمي للطبيعة وغيرها)، بتشجيعها على تقديم الخبرات والنصائح العلمية.

وإن بلوغ أهداف "إيشي" للاتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي بدول شمال إفريقيا يساهم، بدوره، في تحقيق الأهداف المضمنة بالاتفاقيات الإقليمية على غرار اتفاقية برشلونة، والاتفاق المتعلق بالصيد البحري بالمتوسط CGPM، والاتفاقية الخاصة بالحوتيات ACCOBAMS، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية الأخرى على غرار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية CCNUCC، والاتفاقية الألفية حول مكافحة التصحر CNULCD.

وفي إطار تنفيذ المحور الرئيسي الحالي من البرنامج، سيتم إيلاء عناية خاصة لاتفاقية التراث العالمي لليونسكو. وانطلاقاً من تواجد عدد محدود من المواقع الطبيعية المدرجة بهذه الاتفاقية (3 مواقع فقط، منها موقع ذو صبغة مزدوجة طبيعية وثقافية)، سيتولى مكتب التعاون للمتوسط اتخاذ الإجراءات المناسبة لمزيد تفعيل تنفيذ الاتفاقية، في إطار شراكة مع البرنامج العالمي للمناطق المحمية الراجع بالنظر للإتحاد الدولي لصون الطبيعة، ومركز التراث العالمي لليونسكو، واللجنة الدولية للمناطق المحمية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة والمركز الإقليمي للإتحاد بغرب آسيا. وفي هذا المجال، سيتم ضمن البرنامج مساعدة الدول لإنجاز تقييم لجملة من المواقع المقترحة، والتي يمكن اعتمادها للشروع في تنفيذ مسار خاص بإدراج مواقع مميزة بمنطقة شمال إفريقيا ضمن التراث العالمي لليونسكو. ويمكن لأعضاء اليونسكو بالدول المعنية أن تلعب دوراً رئيسياً في توعية الأطراف والهيئات المعنية على المستويات الوطنية.

كما يمكن مواصلة تدعيم المواقع المسجلة حالياً ضمن الاتفاقية، خاصة في المجالات التقنية والمجالات المتعلقة بالاطر القانوني، بما يمكن من المحافظة على خصائصها ومميزاتها الدولية الاستثنائية، والتي مكنت سابقاً من تسجيلها ضمن التراث العالمي. كما يتم حالياً النظر في إمكانية إبرام شراكات بين مواقع للتراث العالمي بشمال إفريقيا وبالمتوسط، قصد تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين مديري هذه المواقع.



## المحور الرئيسي 2 :

### الحوكمة الناجعة والعادلة في مجال استعمال

### الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

نتيجة 1.2: تحسين وتدعيم الحوكمة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية بشمال إفريقيا، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومبنيّة على الحقوق مع منافع ملموسة في مجال تحسين مصادر العيش

تعد الأنشطة الهادفة إلى دعم حوكمة الموارد الطبيعية لمنطقة شمال إفريقيا من أهم التوجهات التي يتم العمل على تطويرها خلال البرنامج الحالي. وانطلاقاً من الدور الذي يمكن لمكونات المجتمع المدني الإضطلاع به في هذا المجال، ستتوجه الجهود نحو مزيد دعم المنظمات والجمعيات المدنية والرفع من قدراتها في عديد المجالات المتعلقة بحوكمة الموارد الطبيعية والمشاركة المجتمعية والنجاعة المالية. وسيتم في مرحلة أولى إنجاز أنشطة نموذجية بالاشتراك مع الجمعيات المدنية في مجال التصرف في المناطق المحمية وبتنسيق مع الهيئات الحكومية بالدول المعنية.

وتجدر الإشارة أن للقرارات المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي انعكاسات واثار سلبية على التنوع البيولوجي والمجموعات المستغلة للأراضي والتي ترتبط مصادر عيشها بالأراضي والفضاءات المعنية. وفي هذا الإطار، سيعمل مركز التعاون للمتوسط على إنجاز عدد من الأنشطة الهادفة إلى ضمان التناغم بين استخدام الأراضي والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك دعم المعارف في مجال آليات التخطيط الترابي.

وتهدف هذه الأنشطة إلى مساعدة دول شمال إفريقيا ودعم قدراتها في مجال التخطيط الترابي، باستعمال وسائل تقنية ملائمة واعتماد مقاربة تعتمد استشارة الأطراف الفاعلة المعنية من أجل إقرار إجراءات قانونية واضحة في مجال استخدام الفضاءات لمختلف الأنشطة البشرية، مع ضمان أسس المحافظة على الطبيعة.

ويشمل برنامج عمل منطقة شمال إفريقيا عددا من الأنشطة التكوينية في مجال التخطيط الترابي وتنفيذ هذا التصور بمواقع نموذجية، بهدف تأكيد الانعكاسات الإيجابية للتخطيط الترابي في مجال التخطيط للتنمية، باعتبار مساهمته في ضمان استخدام ناجع للأراضي والموارد. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنافسة المتنامية بين استخدام الفضاءات البحرية بعدد من دول المنطقة (سياحة، تربية الأحياء المائية وصيد بحري وغيرها)، فإنه سيتم العمل على إدراج موقع نموذجي بحري على الأقل ضمن الأنشطة المبرمجة.



© إبياد

## المحور الرئيسي 3 :

### اقتراح حلول نابغة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ والغذاء والتنمية

#### نتيجة 1.3: تهمين المعارف المحلية والمنظومات الفلاحية التقليدية واستخدامها للتأقلم مع التغيرات المناخية وفي مجال الأمن الغذائي والتنمية

تؤدي عدد من الأنماط المعتمدة في استخدام الموارد الطبيعية بدول شمال إفريقيا إلى وضعيات الاستنزاف والاستغلال المفرط لها. ويمكن ملاحظة هذه الإشكاليات خاصة في ما يتعلق بالموارد المائية والثروات البيولوجية البحرية. وفي هذه الحالات، لا يمكن ضمان استدامة الموارد الطبيعية دون وضع برامج ناجعة لعكس المنحى الحالي نحو تدهور هذه الموارد. وذلك من خلال إرساء وتنفيذ مقاربات أكثر نجاعة للتصرف في الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات أكثر ملاءمة لاستغلال الموارد، يمكن أن تشمل تهمين المعارف المحلية والخبرات التقليدية للمجتمعات المحلية.

وقد لاحظنا في عديد الحالات أن الاستغناء عن الطرق التقليدية لاستغلال الموارد الطبيعية، والتي أثبتت جدواها البيئية ومدى تأقلمها مع المميزات الطبيعية لدول شمال إفريقيا، تزامن مع ظهور مؤشرات لاستنزاف الموارد وتدهور المنظومات الطبيعية بهذه المناطق.

وفي إطار برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا، سيتم إعداد جرد للنظم التقليدية في مجال الاستغلال الفلاحي وتعبئة الموارد المائية. كما سيتم العمل على تطوير استخدام المنظومات التقليدية من خلال إنجاز أشغال ميدانية ضمن مواقع نموذجية. وفي ما يتعلق بمواجهة تداعيات التغيرات المناخية، سيتم العمل على مزيد تطوير استخدام المعارف المحلية التقليدية واستغلال نتائج البحث العلمي لإعادة تهيئة المنظومات واسترجاع وظائفها والمحافظة على الخدمات التي تؤمنها، وذلك عبر تنفيذ أنشطة وبرامج نموذجية في مجال تهمين المعارف والخبرات الميدانية التقليدية.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه المرأة بعديد المناطق الريفية بمنطقة شمال إفريقيا لتحسين استدامة الفلاحة والمجالات الأخرى لاستغلال الموارد الطبيعية.

وعلى الرغم من أن مقارنة الجنس. تعد عنصرا أفقيا ضمن برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا، فإنه يتعين إيلاء تشجيعات خاصة لتشريك المرأة في تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن هذا المحور. خاصة وأن النساء الريفيات، أبدين في مناسبات عدة، مساهمتهن الفاعلة في وضع النظم التقليدية الملائمة حيز التنفيذ. كما أن للنساء الريفيات قدرة فائقة على تربية الناشئة وزرع قيم المحافظة على المعارف التقليدية المحترمة للطبيعة، باعتبار ما بهذه المعارف من آثار إيجابية على استدامة الأنشطة البشرية، إضافة إلى اعتبارها موروثا ثقافيا ذي قيمة كبرى.



©دانولوتي

### نتيجة 2.3: تحديد القيمة الاقتصادية للمنظومات والتنوع البيولوجي بما يساهم في تقديم خيارات عملية للأنشطة ذات الأثر السلبي على المنظومات الطبيعية والمجتمعات التي ترتبط بمصادر عيشها بها

ينص الهدف الثاني من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي الراجعة بالنظر للاتفاقية الألفية حول التنوع البيولوجي على أهمية إدراج القيمة الاقتصادية للمنظومات البيئية ضمن منظومات المحاسبة الوطنية ومسارات التخطيط بالإضافة إلى سياسات التنمية على المستويات الوطنية والمحلية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين على دول شمال إفريقيا دعم قدراتها في مجال تقييم مساهمة الخدمات المنظوماتية والتنوع البيولوجي ضمن الأنشطة الاقتصادية عامة وتحسين إطار العيش والرفاهية. ويشمل ذلك، دعم القدرات لإعداد تقييم لكلفة تدهور التنوع البيولوجي وإجراء دراسات تحليلية بمقاربة الكلفة- المنافع للأنشطة والبرامج المتعلقة بالموارد الطبيعية.

وضمن المحور الحالي من برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا، سيتولى مركز التعاون للمتوسط لتنظيم جملة من الورشات الموجهة إلى أصحاب القرار والباحثين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهادفة إلى مزيد توعية الأطراف المعنية حول قيمة المنظومات البيئية مع إيلاء عناية خاصة للمنظومات الغابية، والمنظومات الرطبة والمناطق الجافة. كما تشمل الأنشطة تنفيذ المقاربات والمنهجيات التي يمكن اعتمادها لتحديد قيمة المنظومات البيئية وذلك بصورة نموذجية.

### نتيجة 3.3: تعزيز السياسات والأنشطة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال مزيد إدراج الخدمات المسداة من التنوع البيولوجي والمنظومات ضمن إدارة المخاطر بمنطقة شمال إفريقيا

إن عديد القطاعات الاقتصادية، على غرار السياحة والصناعة والفلاحة وبالرغم من أهميتها الاجتماعية والاقتصادية بدول شمال إفريقيا، تمثل انعكاسات وتداعيات سلبية على التنوع البيولوجي وتهديدات لموارد عيش المجتمعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا باستخدام الموارد الطبيعية.

ويمكن التقليل من هذه الآثار السلبية من خلال اعتماد منظومات إنتاجية مجددة وإحداث تغييرات على مستوى الأنماط الاستهلاكية.

ولهذا الغرض، يمكن للإتحاد الدولي لصون الطبيعة في إطار برنامج شمال إفريقيا المساهمة في تطوير إدراج الخدمات التي تؤديها مكونات التنوع البيولوجي والمنظومات في إدارة المخاطر، من خلال إعداد خطوط توجيهية ووضعها على ذمة المنظمات الحكومية والهيكل الراجعة بالنظر للقطاع الخاص. كما يتعين إعداد برامج خاصة لمزيد التوعية بهذه الخطوط التوجيهية وسبل استخدامها.



## الطرق المعتمدة لتنفيذ البرنامج

إن الأهداف الخاصة بهذا البرنامج يمكن بلوغها من خلال توجيه السياسات الوطنية والإقليمية في مجال المحافظة على المنظومات البيئية والتصرف الرشيد بها، مع الاستغلال الأمثل للركائز الهيكلية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة (الأعضاء واللجان والكتابة)، في إطار مقارنة "برنامج موحد للإتحاد".

وبصفة عامة، فإن طرق تدخل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة لتنفيذ البرنامج بمنطقة شمال إفريقيا تشمل العناصر التالية:

- دعم وتشجيع انخراط أعضاء جدد للإتحاد من أجل تعزيز التمثيلية الإقليمية للإتحاد
- تطوير قدرات أعضاء الإتحاد بشمال إفريقيا وتركيز هيئات وطنية بكل بلد، ومساعدتها وتفعيل دورها في التأثير على السياسات الوطنية والإقليمية في مجال المحافظة على الطبيعة
- دعم الاتصال وتقديم المساعدة الفنية والعلمية للأعضاء والشركاء مع أقلمة هذه المعلومات مع الخصائص الوطنية والإقليمية
- المساعدة في تنفيذ أنشطة ملائمة للمحافظة على الطبيعة، من خلال مشاريع نموذجية لاستخدام منهجيات ومقاربات جديدة وأنماط جديدة للمحافظة من أجل تطوير وتنفيذ استراتيجيات مستقبلية في هذا الغرض

سيتولى مركز التعاون للمتوسط، الراجع بالنظر للإتحاد الدولي لصون الطبيعة، تنسيق عملية تنفيذ البرنامج بمساعدة لجنة متابعة خاصة تتكون من 4 أو 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الممثلين الهياكل الأعضاء بمنطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى الخبراء الأعضاء باللجان التابعة للإتحاد.

كما سيتم دعوة المنظمات الإقليمية ذات العلاقة لتعيين ممثليها ضمن لجنة متابعة البرنامج. علما وأن تكوين اللجنة المذكورة والبرنامج التفصيلي لتنفيذ البرنامج يتم إقرارهما خلال الندوة الأولى الافتتاحية للبرنامج، والمبرمجة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لانطلاق تنفيذ البرنامج بمساهمة كل أعضاء الإتحاد بمنطقة شمال إفريقيا.

وتتولى لجنة المتابعة التقييم الدوري لمدى تقدم تنفيذ البرنامج، وتقديم التوصيات من أجل تفادي الصعوبات التي يتم مواجهتها. وهو بذلك يمثل الهيئة الرئيسية لمراقبة البرنامج.

كما تشمل منظومة متابعة ومراقبة البرنامج القيام بتقييم نصف مرحلي خلال السنة الثانية لتنفيذه (2014)، بالإضافة إلى التقييم النهائي للبرنامج. كما سيتم نشر وتوزيع نتائج وتوصيات عمليات التقييم لدى أعضاء الإتحاد بمنطقة شمال إفريقيا.

## الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ البرنامج

يتطلب تنفيذ هذا البرنامج بالنجاعة المرجوة الإنخراط الفعلي لأعضاء الإتحاد بدول منطقة شمال إفريقيا واضطلاع مركز التعاون للمتوسط. كما تعهد الإدارة اليومية وتنفيذ مختلف مكونات البرنامج لفريق مكون من منسق البرنامج و3 إطارات مكلفين بالبرامج المحورية بمركز التعاون للمتوسط. ويتولى منسق البرنامج العمل على المتابعة اليومية، كامل الوقت، في حين يتولى بقية الفريق العمل صلبه باعتماد الوقت الجزئي.

وتعهد لمنسق البرنامج مهمة تنفيذ كل مكوناته، وتشمل : (أ) التواصل مع أعضاء الإتحاد، (ب) الاتصال بالهيكل الوطنية ذات العلاقة، (ج) كتابة لجنة متابعة البرنامج، (د) التنسيق ودعم الإطارات المكلفة بالبرامج المحورية، (هـ) إعداد التقارير الفنية والمالية.

كما تشمل مهمة كل ملحق بالبرنامج الإشراف على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بكل من المحاور الثلاثة للبرنامج، من خلال : (أ) برمجة الأنشطة حسب رزنامة العمل المحددة من طرف لجنة المتابعة، (ب) إعداد وثائق العمل وتقارير ورشات العمل التي يتم تنظيمها حسب المحاور الراجعة إليه بالنظر، (ج) متابعة الأنشطة النموذجية.

وتتوزع الموارد المالية الضرورية لتنفيذ البرنامج كما يلي:

الكلفة التقديرية (x 1,000 أورو)	
1,200	تنسيق البرنامج
1,210	<b>المحور الرئيسي 1 :</b> المحافظة على الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا وتثمينها
700	<b>المحور الرئيسي 2 :</b> الحوكمة الناجعة والعادلة في مجال استعمال الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا
1,665	<b>المحور الرئيسي 3 :</b> اقتراح حلول نابعة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ والغذاء والتنمية
<b>4,775</b>	<b>الجملة</b>

المحور الرئيسي 1 :  
المحافظة على الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا وتأمينها

نتيجة 1.1: معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز تمثيلية المناطق المحمية وتساهم في تحسين طرق التصرف بها	
النشاط	الكلفة التقديرية ( x 1,000 أورو )
ورشات عمل لتقييم تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية	100
ورشات إقليمية لإعداد مقاييس ومنهجيات موحدة لتقييم تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية	70
حلقات تكوينية حول التخطيط والتصريف بالمناطق المحمية	150
فريق العمل والورشات حول المناطق الهامة للتنوع البيولوجي (ZCB)	150
<b>الجملة</b>	<b>470</b>

نتيجة 2.1: معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تثمين التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز حماية الأصناف والمنظومات بشمال إفريقيا	
النشاط	الكلفة التقديرية ( x 1,000 أورو )
حلقات تكوينية موجهة للخبراء في مجال إعداد قوائم الأصناف المهددة	75
الدعم الفني في مجال تركيز وتفعيل فرق العمل الوطنية لإعداد القوائم الوطنية للأصناف المهددة	50
القوائم الخاصة بالمنظومات المهددة	320
<b>الجملة</b>	<b>445</b>

نتيجة 3.1: الأهداف المحددة للاتفاقيات الدولية تم بلوغها بمنطقة شمال إفريقيا	
النشاط	الكلفة التقديرية ( x 1,000 أورو )
دعم السلطات الوطنية لإعداد تقارير وطنية تقييمية لتنفيذ الأهداف العشرين لـ"إيشي" في مجال التنوع البيولوجي	45
ورشات وطنية لأقلية أهداف إيشي للخصوصيات الوطنية بدول شمال إفريقيا واقتراح خارطة طريق لدعم الدول لبلوغ هذه الأهداف	75
دعم الدول في مجال تحديد مواقع التراث العالمي الطبيعي	100
دعم الشراكة والتوأمة، أو تركيز شبكة بين مواقع التراث العالمي	75
<b>الجملة</b>	<b>295</b>

المحور الرئيسي 2 :  
الحوكمة الناجمة والعادلة في مجال استعمال الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

نتيجة 1.2:	
تحسين وتدعيم الحوكمة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية بشمال إفريقيا، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومبنيّة على الحقوق مع منافع محسوسة في مجال تحسين مصادر العيش	
النشاط	الكلفة التقديرية (x 1,000 أورو)
التكوين في مجال تهيئة الفضاءات	200
أنشطة نموذجية حول (أ) تهيئة وتخطيط الفضاءات، (ب) أطر قانونية جديدة لدعم الحوكمة العادلة للموارد الطبيعية، (ج) دعم قدرات الجمعيات المدنية في مجال حوكمة الموارد الطبيعية والمشاركة المجتمعية والحيوية المالية	500
<b>الجملة</b>	<b>700</b>

المحور الرئيسي 3 :  
اقتراح حلول نابعة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ والغذاء والتنمية

نتيجة 1.3:	
تثمين المعارف المحلية والمنظومات الفلاحية التقليدية واستخدامها للتأقلم مع التغيرات المناخية وفي مجالي الأمن الغذائي والتنمية	
النشاط	الكلفة التقديرية (x 1,000 أورو)
جرد الخبرات والنظم التقليدية في مجال الفلاحة والصيد البحري وتعبئة الموارد المائية	75
مشاريع وأنشطة نموذجية لدعم استخدام الخبرات التقليدية ذات الأهمية، وخاصة الحلول المنبثقة عن الطبيعة لتأهيل المنظومات البيئية	600
<b>الجملة</b>	<b>675</b>

نتيجة 2.3:	
تحديد القيمة الاقتصادية للمنظومات والتنوع البيولوجي بما يساهم في تقديم خيارات عملية للأنشطة ذات الأثر السلبي على المنظومات الطبيعية والمجتمعات التي ترتبط بمصادر عيشها بها	
النشاط	الكلفة التقديرية (x 1,000 أورو)
ورشات حول قيمة المنظومات البيئية مع التأكيد على الغابات والمناطق الرطبة والأراضي القاحلة.	180
أنشطة نموذجية لتنفيذ منهجيات ومقاربات تحديد قيمة المنظومات البيئية	300
أنشطة نموذجية لتنمية السياحة البيئية كبديل لطرق الاستخدام ذات الآثار السلبية على المنظومات البيئية	400
<b>الجملة</b>	<b>880</b>

نتيجة 3.3:	
تعزيز السياسات والأنشطة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال مزيد إدراج الخدمات المسداة من التنوع البيولوجي والمنظومات ضمن التصرف في المخاطر بمنطقة شمال إفريقيا	
النشاط	الكلفة التقديرية (x 1,000 أورو)
خطوط توجيهية لإدراج الخدمات المسداة من التنوع البيولوجي والمنظومات ضمن إدارة المخاطر بشمال إفريقيا	60
حملة توعوية	50
<b>الجملة</b>	<b>110</b>



# ملحق

## برنامج عمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا 2013-2016

### المحور الرئيسي 1 :

### المحافظة على الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا وتثمينها

الفرضية الرئيسية :		نتيجة 1.1:	
المشاركة الكاملة للسلط الوطنية المعنية، والهيئات المحلية وأعضاء الإتحاد في التمشي المقترح على المستوى الوطني		معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز تمثيلية المناطق المحمية وتساهم في تحسين طرق التصرف بها	
الفرضيات (عند الحاجة)	المؤشرات	الأهداف	المقاربة (الوسائل)
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية تم تقييمها بثلاث دول على الأقل</li> <li>برامج وطنية لتحسين تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية تم تنفيذها بدولتين (2) على الأقل</li> </ul>	<p>النقائص في مجال تمثيلية الشبكات الوطنية للمناطق المحمية تم تحديدها وتجاوزها</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الدعم التقني والعلمي</li> <li>ورشات وطنية وإقليمية</li> <li>برامج تكوينية حول التصرف في المناطق المحمية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تعيين مشاركين ضمن الحلقات التكوينية يتم حسب مقاييس ملائمة.</li> <li>المشاركين الأساسيين المعنيين بالمناطق المحمية يحضرون الحلقات التكوينية</li> </ul>	<p>المتصرفين في المناطق المحمية بشمال إفريقيا تم تكوينهم، وقدراتهم في مجال التخطيط والتصرف تم دعمها</p>	<p>القدرات الوطنية في مجال التخطيط والتصرف في المناطق المحمية تم دعمها</p>	
<p>المعطيات والمعلومات المتوفرة يتم وضعها على الذمة</p>	<p>ثلاث (3) دول على الأقل تمتلك سجلات وطنية/جهوية للمناطق الهامة في مجال التنوع البيولوجي تم إعدادها حسب مقاربة تشاركية</p>	<p>المناطق الهامة في مجال التنوع البيولوجي بشمال إفريقيا تم تحديدها عبر مقاربة تعتمد استشارة واسعة</p>	

الفرضية الرئيسية :		نتيجة 2.1:	
رغبة السلط الوطنية المعنية في استخدام القائمة الحمراء للأصناف والمنظومات في إعداد سياساتهم		معارف دقيقة وموثوق بها من أجل تقييم التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تعزز تمثيلية المناطق المحمية وتساهم في تحسين طرق التصرف بها	
المقاربة (الوسائل)	الأهداف	المؤشرات	الفرضيات (عند الحاجة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>التكوين عبر الورشات الوطنية والإقليمية</li> <li>فرق العمل</li> <li>نشر الخطوط التوجيهية والوثائق الأخرى</li> </ul>	<p>دعم القدرات الوطنية في مجال إعداد القوائم الحمراء</p>	<p>الباحثون الراجعين بالنظر للهياكل الإدارية، أو الجامعات أو الجمعيات المختصة أو معاهد البحوث الوطنية تم تشريكهم لإعداد القوائم الحمراء</p>	<p>تعيين مشاركين ضمن الحلقات التكوينية يتم حسب مقاييس ملائمة.</p>
	<p>تحديد مقاييس لإعداد القوائم الحمراء للمنظومات البيئية بشمال إفريقيا</p>	<p>قائمة أولية للمنظومات المهددة تم إعدادها وتقييمها</p>	

الفرضية الرئيسية :		نتيجة 3.1:	
التزام السلط الوطنية المعنية تجاه الأنشطة المقترحة		الأهداف المحددة للاتفاقيات الدولية تم بلوغها بمنطقة شمال إفريقيا	
المقاربة (الوسائل)	الأهداف	المؤشرات	الفرضيات (عند الحاجة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>الدعم القانوني من أجل تحسين الأطر القانونية الوطنية بالتنام مع متطلبات الاتفاقيات الدولية</li> <li>اجتماعات وطنية لإعداد استراتيجيات خاصة لبلوغ أهداف "إيشي"</li> <li>دعم للمواقع الحالية للتراث العالمي من أجل إعداد تقييم ذاتي وتعيين خطط التصرف</li> <li>دعم فني وتسهيلات قصد إعداد ملفات الترشيح لمواقع جديدة مقترحة ضمن التراث العالمي</li> </ul>	<p>مستوى التنفيذ، على المستوى الوطني، لمتطلبات الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة تم تحسينه</p> <p>قدرات الدول لبلوغ أهداف "إيشي" تم دعمها</p> <p>المواقع الطبيعية بشمال إفريقيا المسجلة ضمن التراث العالمي تحتفظ بقيمتها ومميزاتها</p> <p>مواقع جديدة بشمال إفريقيا تم اقتراح إدراجها ضمن التراث العالمي</p>	<p>الإطار القانوني في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لها، تم تعزيزه</p> <p>تقدم ملموس تم تسجيله في اتجاه بلوغ أهداف "إيشي"</p> <p>المواقع الطبيعية بشمال إفريقيا المسجلة ضمن التراث العالمي تم دعمها من أجل الاحتفاظ بقيمتها ومميزاتها</p> <p>تم دعم الدول من أجل إعداد ملفات ترشيح مواقع جديدة ضمن التراث العالمي</p>	<p>رغبة السلط الوطنية المعنية في تحسين الإطار القانوني الحالي</p> <p>رغبة السلط الوطنية المعنية في اقتراح ملفات ترشيح ضمن التراث العالمي</p>

## المحور الرئيسي 2 : الحوكمة الناجعة والعدالة في مجال استعمال الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا

الفرضية الرئيسية :		نتيجة 2.1:	
المشاركة الكاملة للأعضاء في تحديد الأنشطة النموذجية وتعزيز علاقات التعاون مع السلط الوطنية والهياكل المحلية المعنية		تحسين وتدعيم الحوكمة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية بشمال إفريقيا، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية بطريقة عادلة ومبينة على الحقوق مع منافع ملموسة في مجال تحسين مصادر العيش	
الفرضيات (عند الحاجة)	المؤشرات	الأهداف	المقاربة (الوسائل)
الأنشطة النموذجية تم تحديدها وتنفيذها في إطار مقارنة تشاركية تشمل الأطراف المعنية	لسلط الوطنية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية تمتلك إطارات كفاءة والوسائل الفنية الملائمة للقيام بتخطيط تهيئة الفضاءات	دعم القدرات الوطنية من أجل استخدام تخطيط وتهيئة الفضاءات في مجال التصرف واستغلال الموارد الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم فني وعلمي</li> <li>• ورشات تكوينية على المستويات الوطنية والإقليمية</li> </ul>
	تم إدماج المرأة ضمن الأنشطة النموذجية للبرنامج	تعزيز مساهمة المرأة ضمن الأنشطة المتعلقة بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أنشطة نموذجية</li> </ul>
	كل أعضاء الإتحاد وعلى الأقل 20 من منظمات المجتمع المدني تابعوا برنامج دعم القدرات	دعم قدرات أعضاء الإتحاد ومنظمات المجتمع المدني في مجال حوكمة الموارد الطبيعية، والمشاركة المجتمعية والحيوية المالية	

### المحور الرئيسي 3 :

## اقتراح حلول نابعة من الطبيعة لمجابهة التحديات الكونية المتعلقة بالمناخ والغذاء والتنمية

الفرضية الرئيسية :		نتيجة 1.3 :	
رغبة السلط الوطنية المعنية بالتخطيط الاقتصادي، في دعم المعارف والخبرات التقليدية		تثمين المعارف المحلية والمنظومات الفلاحية التقليدية واستخدامها للتأقلم مع التغيرات المناخية وفي مجالي الأمن الغذائي والتنمية	
المقاربة (الوسائل)	الأهداف	المؤشرات	الفرضيات (عند الحاجة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم فني وعلمي</li> <li>• فرق عمل</li> <li>• تركيز شبكة</li> <li>• نشاط نموذجي</li> </ul>	<p>النظم التقليدية للاستغلال الفلاحي ولتعبئة المياه تم جردها وتثمينها</p> <p>أنشطة نموذجية تم تنفيذها بهدف استعادة وظائف المنظومات البيئية</p>	<p>النظم التقليدية للاستغلال الفلاحي ولتعبئة المياه تم جردها وتثمينها</p> <p>تنفيذ أنشطة نموذجية لاستصلاح وظائف منظومات الواحات والكثبان الرملية</p>	
الفرضية الرئيسية :		نتيجة 2.3 :	
اعتماد منهجية موحدة للتقييم ووضعها على ذمة الدول المعنية		تحديد القيمة الاقتصادية للمنظومات والتنوع البيولوجي بما يساهم في تقديم خيارات عملية للأنشطة ذات الأثر السلبي على المنظومات الطبيعية والمجتمعات التي ترتبط بمصادر عيشها بها	
المقاربة (الوسائل)	الأهداف	المؤشرات	الفرضيات (عند الحاجة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم فني وعلمي</li> <li>• نشاط نموذجي</li> <li>• ورشات عمل</li> </ul>	<p>صانعو القرار ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تمت توعيتهم في مجال القيمة الاقتصادية للمنظومات (غابات ومناطق رطبة وأراض قاحلة)</p>	<p>القيمة الاقتصادية للمنظومات البيئية تم أخذها بعين الاعتبار، والخيارات البديلة المقترحة يتم استخدامها بطريقة ملائمة</p>	<p>النشاط النموذجي تم تحديده عبر مقاربة تشاركية شفافة</p>
الفرضية الرئيسية :		نتيجة 3.3 :	
رغبة السلط والأطراف المعنية ضمن القطاع الخاص في الانضمام إلى هذه المقاربة		تعزيز السياسات والأنشطة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال مزيد إدراج الخدمات المسداة من التنوع البيولوجي والمنظومات ضمن التصرف في المخاطر بمنطقة شمال إفريقيا	
المقاربة (الوسائل)	الأهداف	المؤشرات	الفرضيات (عند الحاجة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• خطوط توجيهية</li> <li>• حملات تحسيسية</li> </ul>	<p>أصحاب القرار والأطراف المعنية تمت توعيتهم في مجال إدراج الخدمات المسداة من المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي ضمن إدارة المخاطر</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد خطوط توجيهية مبنية زمنيا</li> <li>• أصحاب القرار والأطراف المعنية تمت توعيتهم في مجال إدراج الخدمات المسداة من المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي ضمن إدارة المخاطر</li> </ul>	<p>دعم الأعضاء لتحديد الأطراف الرئيسية من القطاع الخاص</p>



© إيكوتونو



الإتحاد الدولي لصون الطبيعة  
UNION INTERNATIONALE POUR LA  
CONSERVATION DE LA NATURE

مركز التعاون للمتوسط  
Centre de Coopération pour la Méditerranée  
C/Marie Curie, 22. PTA. 29590  
Campanillas, Málaga, Espagne.  
البريد الإلكتروني : uicnmed@iucn.org  
الهاتف : +34 95 202 84 30  
www.iucn.org/mediterranean

برنامج الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بشمال إفريقيا  
2013-2016، يحظى بدعم من:



أنشطة مركز التعاون للمتوسط  
للإتحاد الدولي لصون الطبيعة تحظى بدعم من طرف :

